رسالة

التنمية السياحية

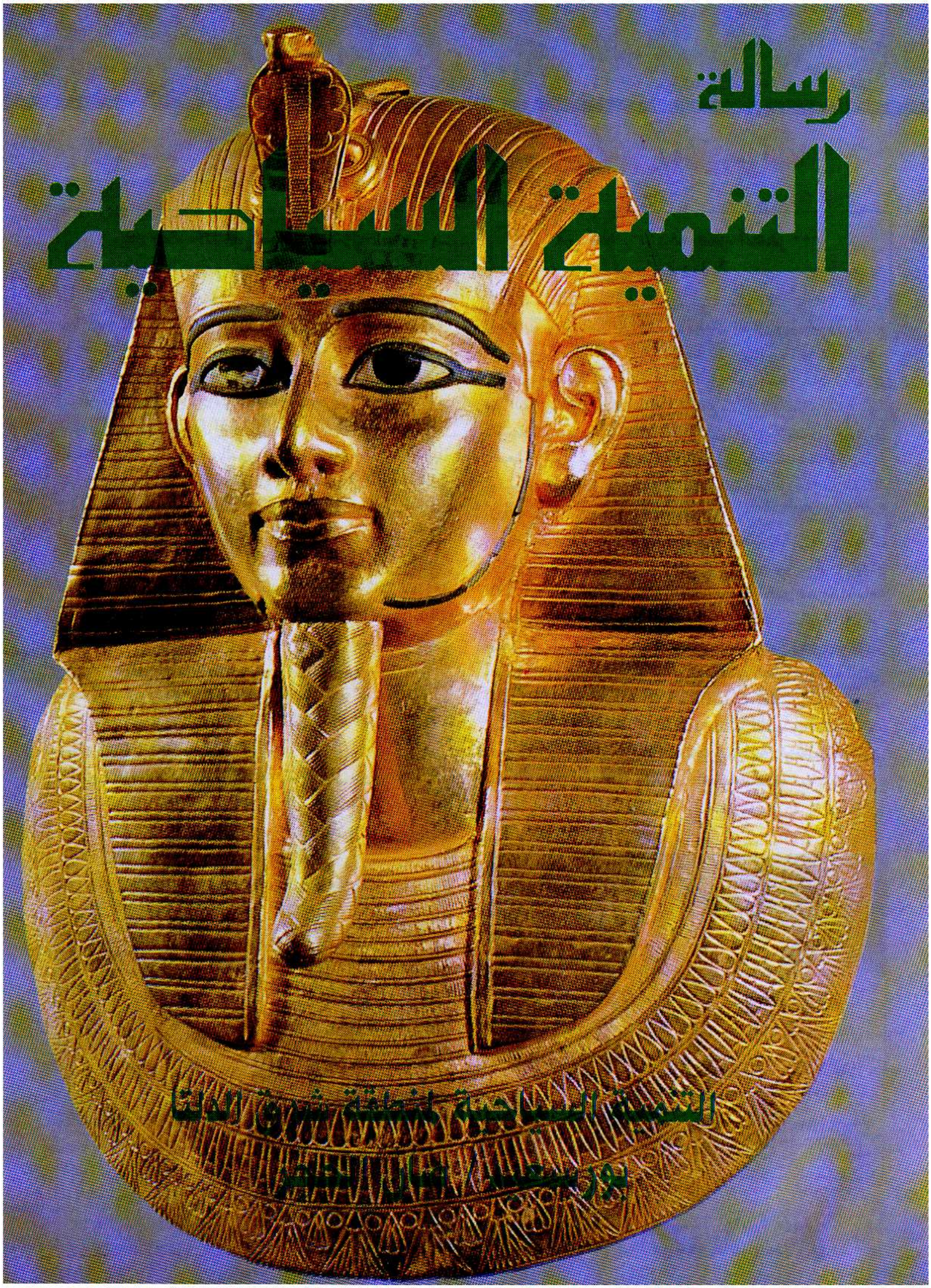

التنمية السياحية لمنطقة شرق الدلتا

بور سعيد

أخبار التنمية السياحية ببور سعيد وصان الحجر

بورسعيد .. فى سبيل التحول الى نمر اقتصادى

جاء بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢٦ ما يفيد بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء منطقة حره جديدة بعد أن ضاقت المنطقة الحره الحالية بمن فيها . وبناء علي تقارير الفنيين الأمريكيين والصينيين فى هذا الموضوع بأن الموقع الجديد للسوق الحره هو أفضل المناطق العالمية حيث تتميز المنطقة الجديدة بموقعها الفريد الذى يفوق موقع المنطقة الحره بجبل على فى الامارات أو المنطقة الحره بسنغافوره أو غيرها ، فهى تقع عند ملتقى البحر المتوسط بقناة السويس وبالتالى فهى قريبة من الأسواق العربية والأفريقية والأسيويه والأوروبية كما أنها قابله للتوسع بدون حدود فى امتداد سيناء . والمنطقة الجديدة للسوق الحره المشار اليها فى الخبر هى منطقة مثلث التفريعه إحدى مناطق الجذب السياحى المتميزه بموقعها الاستراتيجى الهام الذى يمكن الاستفادة منه فى خلق منطقة سياحية متكامله عالميه ذات الطابع المميز لمدن القناة وبسبب إعتدال مناخها أشار التخطيط الى اقامه قرية سياحية علاجية. الا أن تحول بورسعيد الى مركز اقتصادى عند العمل بمنطقة السوق الحره الجديدة سيكون له بدون شك أبلغ الأثر فى تنشيط وازدهار الحركة السياحية الدولية الى بورسعيد الأمر الذى يدعو الى تخطيط واع لفتح منافذ للجذب السياحى الى مناطق جديدة مثل منطقة تانيس / صان الحجر لاستيعاب سياحه دوليه .

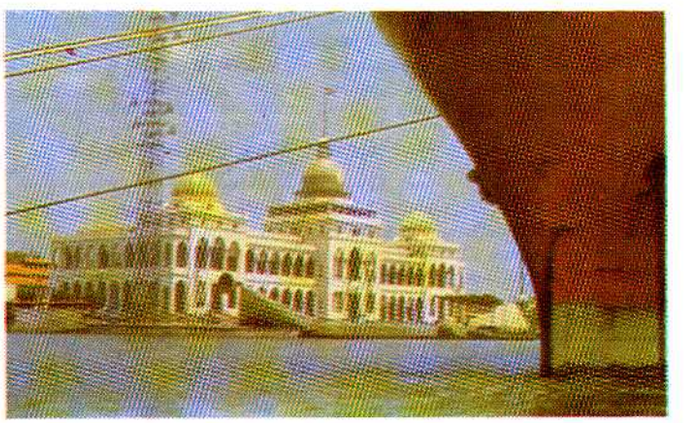

صورة الغلاف : تحفة القناع الذهبى لبسوسنيس الاول من الاسرة التاسعة عشر وهى من الذهب الخالص والاصداف السوداء تصور الملك بوجهه المشرق الهادىء الذى يميز الفن المصرى.. تحفة لا تقل روعه عن قناع توت غنخ امون.

في تطوير متحف صان الحجر ... لسياحة دولية

دلت الوثائق والكتب التى نشرت لعلماء التاريخ المصرى القديم بخصوص استكشافات كنوز منطقة تانيس على عظمة هذه المدينة التى فى وصفها تفوق الخيال فى الروعة والجمال وعندما ظهرت الى النور وزعت وانتشرت فى جميع متاحف العالم بما فيها المتحف المصرى بالقاهرة ولم يبقى بالموقع الا بعض التماثيل المبعثره على الأرض فى نفس الأماكن التى شيدت فيها قديما وبعض أجزاء من المعابد ذات النقوش الجميله التى مازالت تحتفظ برونقها .

وعندما تم عرض روائع الكنوز التى وجدت بالمقابر فى مبنى ال Grand Palais بباريس أثار إعجاب ودهشة عالمية وانبهار لدقة وفن الصياغة المصرية القديمة بنفس القدر عند اكتشاف مقبرة توت عنخ أمون مما أثار انتباه العالم لمشاهدة المعرض وتدفق الى المكان جموع وجموع من المشاهدين ومن هنا تظهر أهمية إثراء المتحف الحالي بالموقع ببعض القطع من هذه الكنوز والحلي التى يمكن استعارتها من المتحف المصرى. وان لم يكن هناك امكانية لذلك، ففي عرض فيلم فيديو للمجموعة الكامله مع سرد تاريخ ماكانت عليه تانيس من أبهة وعظمة لزائري المتحف... أهمية لإثراء السياحة الدولية للمنطقة.

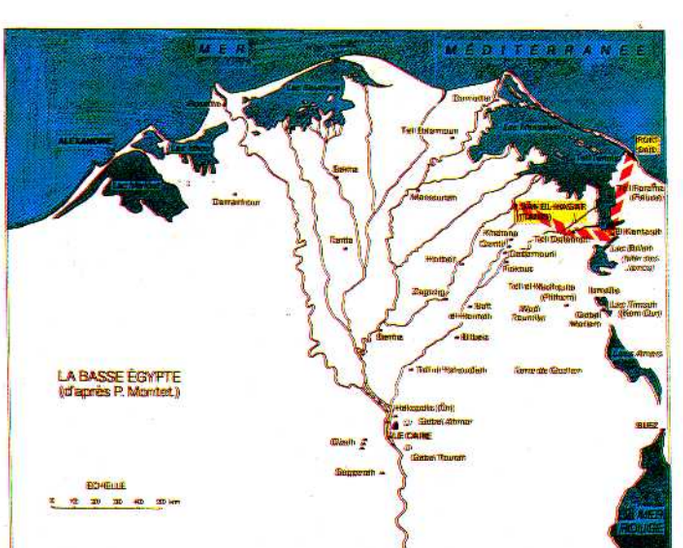

خطة العمل فى مشروعات التنمية السياحية لمنطقة شرق الدلتا
بور سعيد / صان الحجر

دراسة من إعداد : د. مهندس حسين كفافي
عرض وتحليل : أ.اميلي اباهيم

كان لاستكشافات مدينة تانيس الرائعة بشرق دلتا النيل بمحافظة الشرقيه ١٩٣٩ -١٩٤٠ بواسطة البعثه الفرنسية برئاسة بيير مونتيه آثارا عالميه جامعة – ربما بنفس القدر عندما تم اكتشاف كنوز مقبره توت غنخ آمون بوادى الملوك بالأقصر نوفمبر ١٩٢٢ برئاسة هاورد كارتر . ولم تكن غالبية المقابر قد سلبت أو نهبت مما أثار اهتماما عالميا كبيرا نتج عنه دراسات عالية واسعه النطاق شملت أفكار العلماء و تساؤلاتهم ... وتمثل تانيس التى صارت فيما بعد صان الحجر أهميه تاريخيه كبرى بالنسبة للسياحة الثقافية . وبموقعها بشرق الدلتا على مسافة ١٠٠كم جنوب غرب مدينة بور سعيد ، تلك المدينة الشابه برغم تاريخها الطويل الذى ارتبط بتاريخ قناة السويس وبموقعها الجغرافى المتميز الذى يجمع فى عرض متنوع جذاب عناصر ومقومات كافة الأنماط السياحية من طبيعية وبحرية وتاريخية وثقافية وعلمية وعمرانية... التى فى مجموعها وتفاعلاتها مع تاريخ منطقة صان الحجر تعطى السائح امكانية غير متكرره من الفن والثقافة والجمال مما يؤهلها للوقوف بأقدام ثابته على خريطة مصر السياحية الدوليه. وفيما يلي نطرح فى ايجاز الملامح الرئيسية لامكانات التنمية لمنطقة شرق الدلتا – بور سعيد / صان الحجر.

الخصائص التاريخية والثقافية بمنطقتى الدراسة ..بور سعيد / صان الحجر

تمتلك منطقة شرق الدلتا الكثير من المواقع الأثرية الهامة التى أضافت صفحات مجيدة لها دلالاتها فى تاريخ مصر الفرعونية. فقد انتشرت بها تماثيل الآلهه القديمة وملوك الفراعنه مثل صان الحجر وتل بسطا وتل أولاد داوود وتل غيته وتل الصوه وتلال الحسينيه الخ . هذا بالاضافة الى أن هذه المنطقة هى الطريق المتصل اتصالا كبيرا بما جاء فى التوراه فيما يختص بخروج العبرانيين من أرض مصر . والطريق الذى سلكوه يعده الكثيرون من الباحثين الامتداد الشرقي لأرض الغموض – أرض جوشن – مقر العبرانيين فى مصر طبقا لنص التوراه.

* **تانيس** : الا ان أروع وأعظم هذه المواقع من الناحية التاريخية والسياحية هى مدينة تانيس شمال بلدة صان الحجر وأقربهم الى مدينة بورسعيد حيث تقع على بعد ١٠٠ كم جنوب غربها . وهنا يروى التاريخ عن مدينة تانيس بأنها كانت إحدى أمهات المدائن ومدينة المدائن وتشغل مساحة بضعة مئات الألوف من الأمتار المربعة. كما كانت عاصمة شهيره لمصر تحت حكم الرمامسة فى زمن الأسرتين التاسعة عشر والعشرين من سنة ١٣٠٠ الى ١١٠٠ قبل الميلاد. وكانت مركزا

صوره لاوزوكون الثانى من الاسرة الحادية والعشرين وهى احدى المناظر العديده التى وجدت فى مقبرته.

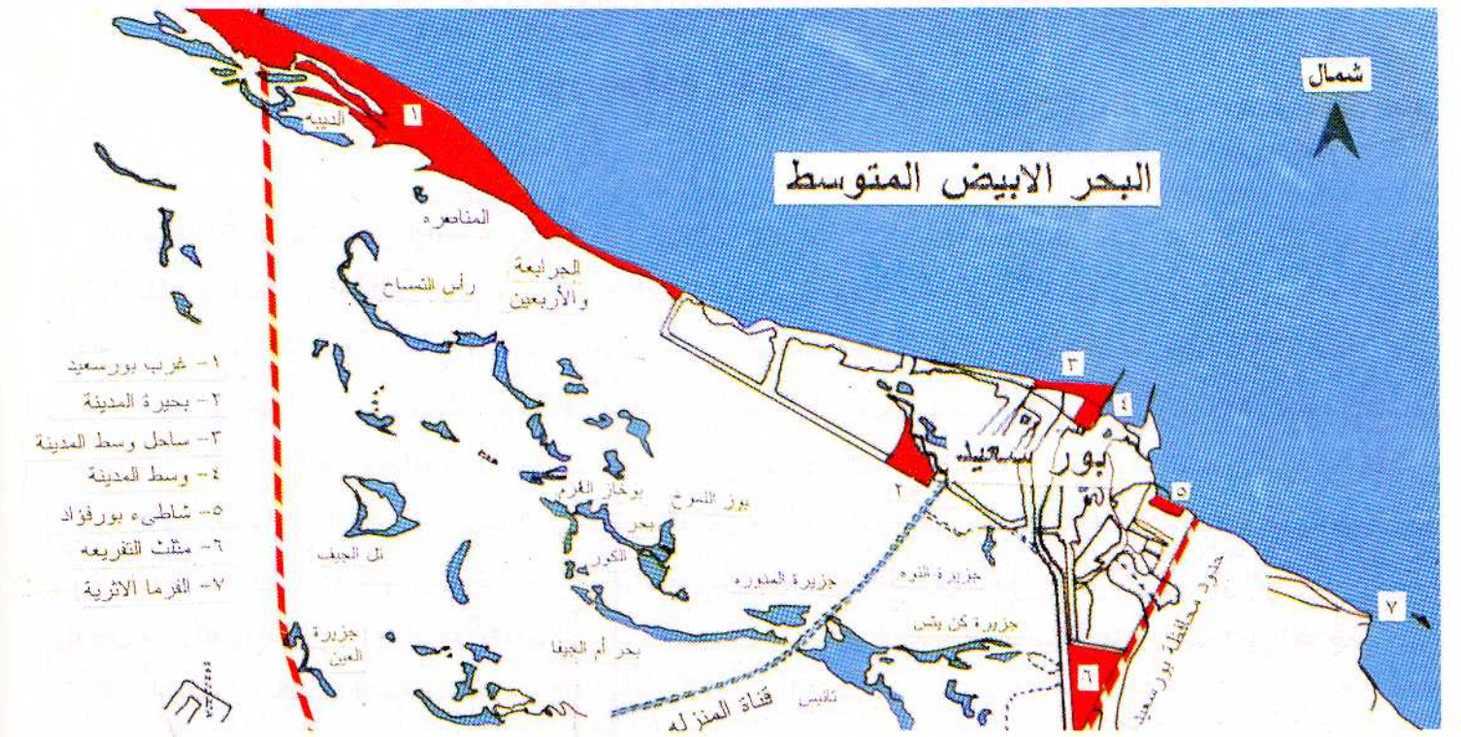

تمثال من البرونز المرصع بالذهب والفضة والالكتروم من معروضات ال Grand Palais

عالميا للتجارة الواسعة النطاق كما كانت تتدفق عليها خيرات اقليم البحر المتوسط ومحاصيله ومنتجات الممالك والأقطار الأسيويه كما كانت القلعة الحصينة التى تحمى مصر من كل عدوان يأتى من الشرق. ويصف ورق البردى المودع فى المتحف البريطانى برقم ١٠٢٤٣ مفاخر هذه المدينة باسلوب شعرى رائع بوصف كونها " بيت رمسيس " أو (رعمسيس) الوارد اسمها فى التوراه. ولذلك يوجد بتانيس آثار عديدة وتماثيل مختلفة تشهد على عزها القديم ومجدها الغابر ، وبالرغم من نقل معظم الآثار الى المتحف المصرى ومتاحف العالم أجمع وبالرغم من السلب والنهب مازال بها عشرون مسله منها تلك التى بمطار القاهرة وتماثيل ضخمة كبيرة ومبانى ومقابر لمومياوات الملوك التى وجدت بداخلها كنوز لا تقدر بثمن من الأطباق والحلى الذهبية والفضية واللازورديه وحلى للصدر مرصعة ، وأساور وخواتم ، وحلقتان من سلسلة ذهبية وأحجبة وتعاويذ متعدده وأوراق من الذهب كانت تستخدم فى تزيين الأصابع ، وصنادل من الذهب ، وسيوف وأشياء أخرى كثيرة من الذهب بنفس روعة حاجيات توت غنخ آمون.

* **بورسعيد:** وكما كانت تانيس مدينة المدائن تستمد خيراتها من أقاليم البحر المتوسط فكذلك أيضا مدينة بورسعيد لها طابعا خاصا ومدينة تجارية عالميه تجوب شهرتها الآفاق. فهى المدينة المطله على المدخل الشمالى لقناة السويس المشرفه على البحر المتوسط شمالا وبحيرة المنزله جنوبا وهبها الله العديد من المقومات الطبيعية والبيئية

والعمرانية. كما تضيف المناطق الأثرية كمنقطة الفارما التى تقع على الحدود الادارية مع محافظة شمال سيناء شرقا بعدا تاريخيا وثقافيا الى بورسعيد. ولقربها من الطريق الرئيسى القنطرة / العريش شرقا والقنطرة / صان الحجر غربا فقد شكلت بذلك اتصالا طبيعيا بالكنوز الأثرية بمنطقة تانيس مما يجعلهما وحده متكامله. بجانب الاتاحة لبعض السائحين الأجانب من ركاب السفن (الترانزيت) الوصول الى تانيس ليمكنهم خوض تجربة فريدة ومثيرة عن عظمة وروعة الحضارة المصرية ثم اللحاق بسفنهم من ميناء السويس، كتلك الرحلات التى يتم تنظيمها لسائحى الترانزيت الى القاهرة لمشاهدة أحد عجائب الدنيا – أهرامات الجيزة وأبو الهول.

تحديد المواقع لمشروعات التنمية لبورسعيد وصان الحجر

سبق لرسالة التنمية السياحية أن أخرجت نشرة برقم ١٠ عن خطة وزارة السياحة لتنمية محافظة بورسعيد عددت فيها المزايا الطبيعية والبيئية لمناطق الجذب العديده لأنواع السياحة المختلفة التى تستهوى السياحة الداخلية والدوليه ولما كانت بورسعيد تفتقر الى الأماكن والتسهيلات السياحية التي تشكل عامل الجذب السياحى حيث اقتصرت السياحة بها على النشاط التجارى باعتبارها أكبر المراكز التجاريه بمصر يقصدها ٥ مليون زائر سنويا فقد وضعت الخطة لتحديد المناطق ذات الأولوية للتنمية السياحية من خلال تحديد عوامل الجذب لكل منطقة ونوع المشروعات السياحية الممكن اقامتها بها. وحددت المناطق بسبعة هى غرب بورسعيد، وبحيرة المدينة، وساحل وسط المدينة ومنطقة وسط المدينة وشاطيء بورفؤاد، ومثلث التفريعه ومنطقة الفارما.

وطبقا للمشروعات الخاصة بمنطقة ساحل وسط المدينة فيمكن اضافة اعادة تمثال ديليسبس الأصلى فى قاعدة التمثال حيث أنه أثر يعبر عن فضل قناة السويس فى ربط الشرق بالغرب كما يمكن أن يكون له وقع نفسى طيب بالنسبة للسائحين الفرنسيين.

وأهمية التركيز على تنمية منطقة الفارما بإعتبارها من المزارات السياحية الرئيسية، فهى منطقة مرتفعة ممتدة تغطى مسافة ٦ كم بها اثار لمختلف العصور الفرعونية والرومانية والاسلامية. عرفت قديما باسم البيلوريوم واشتهرت تاريخيا بمرور العائلة المقدسة بها فى

المنظر الحالى للباب الأثرى لمقبرة شيشونج الثالث

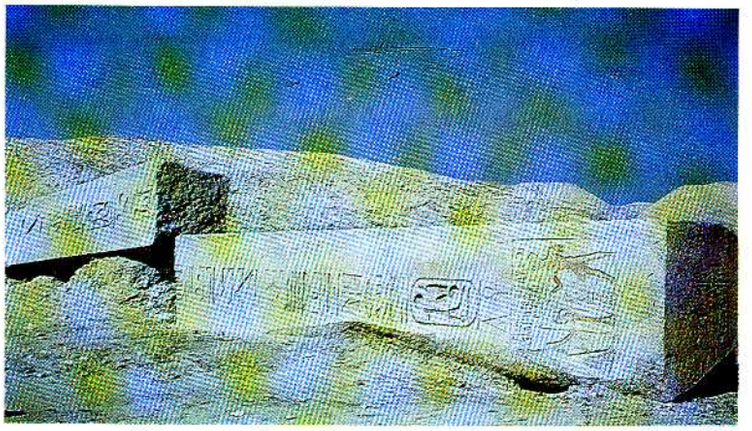

واحدة من ٢٢ مسلة فى المعبد الكبير لرمسيس الثانى.

مسله لرمسيس الثانى نحت عليها عند اسفل ارجل رمسيس الملكه ما – نفرو – لهورون الذى معناه التى ترى جمال مولود اله الشمس. هذه الملكة هى الزوجة الثانية لرمسيس الثانى.

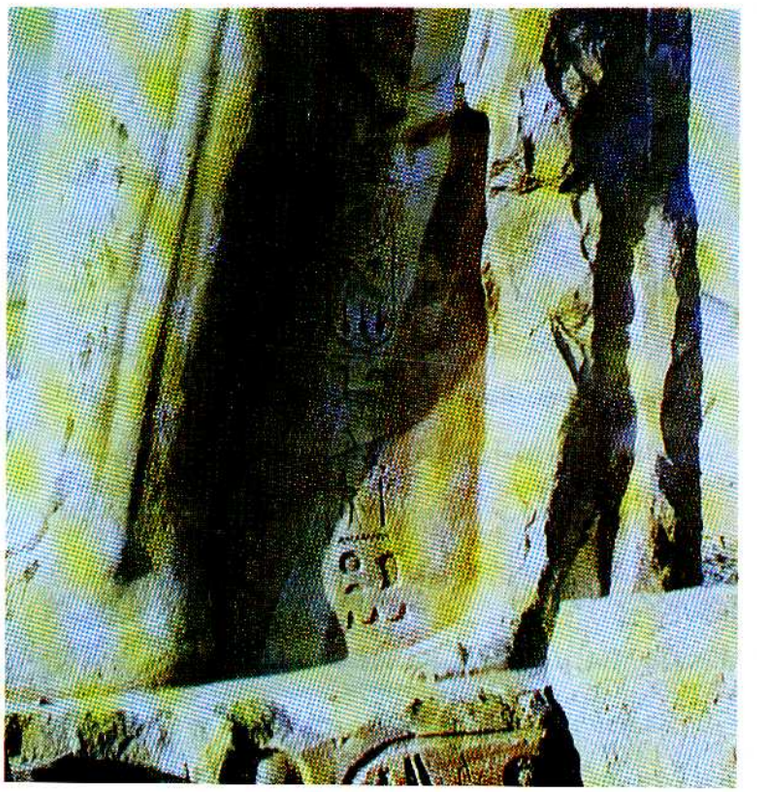

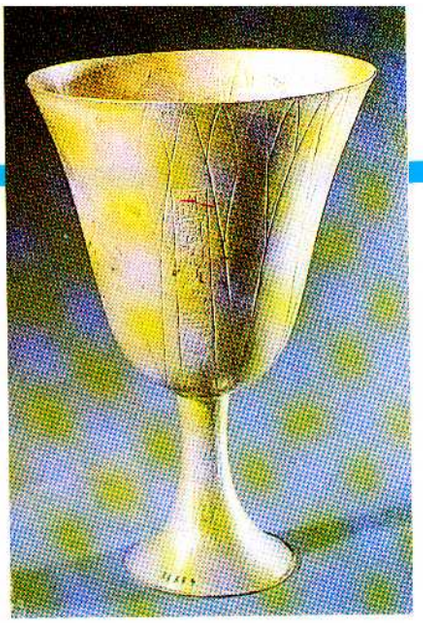

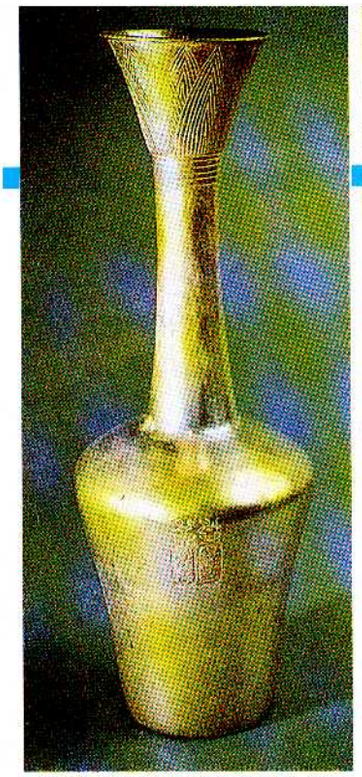

بعض الاوانى الذهبية التى وجدت بمقبرة بسوسنيس

عقد من الذهب المرصع بالاصداف والاحجار الملونة يتوسطه جعران من اللابيس لازولى - حليه من مقبرة بسوسنيس الاول من الاسره التاسعة عشر تدل على البراعة والدقة.

طريقهم الى مصر عند هروبهم من فلسطين بسبب اضطهادات الملك هرودوس. كما كانت الطريق لعمرو بن العاص لفتح مصر.

وتعنى خطة التنمية الترميم وكشف آثارها ، مع مدها بالمرافق والخدمات والتسهيلات اللازمة لإستقبال السائحين بالمنطقة لكى تستعيد وجهها الحيوى المشرق عن طريق استثمار آثارها وهو ما يعنى به القلاع والحصون الاثرية المعروفة فى المنطقة حيث يمكن إستغلالها للإقامة وكسوق سياحى أسوة بالقلاع الاثرية بأسبانيا.

أما بالنسبة لمشروعات منطقة صان الحجر فقد قامت شركة فنادق مصر الكبرى بتطوير الاستراحة السياحية التى شيدتها وزارة السياحة كنواه للتنمية السياحية بالمنطقة وأسندت إدارتها لشركة هلنان العالميه التى تدير فندق بورسعيد المملوك للشركة وذلك لربط الاستراحة بالفندق فى عملية التسويق السياحى للمنطقة لتأخذ مكانتها اللائقه بكنوزها الأثرية على خريطة مصر السياحية.

وتتضمن مكونات الاستراحة ما يلى

٦ موتيلات بطاقة ١٢ سرير

٢ مظله سيارات بطاقة ١٠ سيارات

أرض للمخيم

دورة مياه حريمى ورجالى
كافتيريا بسعة ١٠٠ فرد

وتؤكد خطة التنمية الخاصة بالموقع الذى يشغل مساحة حوالى ٣٠٠ فدان مما يسمح بالمزيد من المشروعات والتسهيلات السياحية اهمية الحفاظ على طابع المنطقة مثل اقامة مشروع طراز ال Country Club الذى يناسب الموقع بين بيئه ريفيه وآثار لحضارة عريقة يكون مكوناته مطعم وملاعب لرياضة التنس والجولف وركوب الخيل العربية الأصيلة التى تشتهر بها منطقة الشرقية وأماكن لاقامة كبار الزوار المصريين أو الأجانب كما يمكن أن يلحق به شاليهات صغيرة ومتحف صغير يضم بعض القطع الأثرية بالمنطقة وإن أمكن أيضا اعداد فيلم فيديو لعرض المجموعة الكامله لكل الكنوز التى وجدت بمقابر الملوك بالاضافة الى الخرائط والصور والكتيبات والكروت الجميلة عن آثار المنطقة.

الصفحة الفنية والقانونية

تقرير اللجنة المشتركة من لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع قانون الاستثمار

أحال المجلس بجلسته المعقودة ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٩ ، الى لجنة مشتركة من لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية والشئون الاقتصادية، مشروع قانون الاستثمار ، فعقدت اللجنة ثمانية اجتماعات لنظره نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الايضاحية ، واستعادت نظر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وفى ضوء ما دار فى اجتماعاتها من مناقشات وما أدلت به الحكومة من إيضاحات وبيانات ، تبين للجنة:

– انه حين صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، كان الهدف الاساسى هو تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والاجنبية الى مصر من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتواءم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من متغيرات فى المنطقة العربية والعالم.

– ان القانون الحالى كان له أثره الايجابى فى جذب رؤوس أموال مصرية وعربية وأجنبية للاستثمار فى مجالات التنمية المختلفة حيث بلغت حجم رؤوس الاموال ٨٢٥٤٥ مليون جنيه وكان نصيب رأس المال المصرى منها ٦٨٫٣٪ والعربى ١٦٪ والاجنبى ١٥٫٧٪.

– خلال السنوات الخمس عشرة التى طبق فيها القانون ، إستجدت متغيرات أخرى اقتصادية واجتماعية ، وبرزت محاور أولويات جديدة للتنمية ، كما ظهرت جوانب قصور ومعوقات أمكن معالجة بعض منها بقرارات وزارية ، الا أن البعض الآخر ظل بلا علاج الى تشريع جديد.

– انه قد تجمعت لدى المسئولين عن الاستثمار فى مصر حصيلة وفيرة من الخبرة والتجارب خلال هذه السنوات الطويلة ، وفى ضوء الاولويات الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستجدات التى ظهرت على الساحة العربية ، أصبح من الضرورى أن يواكب ذلك مرحلة جديدة من العمل الاقتصادى تهدف الى الاستغلال الامثل لموارد مصر وتنميتها ، الامر الذى استوجب اصدار تشريع جديد ينظم اوضاع الاستثمار.

– قامت لجنة الشئون الاقتصادية فى المجلس خلال دور الانعقاد الحالى بدراسة موضوع الاستثمار فى مصر خلال ثلاثة اجتماعات عقدتها اللجنة

– فى ضوء ما سبق أعدت الحكومة مشروع القانون المعروض والذي يمثل اتجاها جديدا فى معالجته للمراحل التي تمر بها عملية الاستثمار من حيث تسهيل اجراءات الموافقة على المشروع والمساعدة اثناء فترة الانشاء وتهيئة مناخ مناسب للتشغيل.

– يقوم مشروع القانون على عدة محاور اهمها :

اولا: منح المستثمر المصرى جميع المزايا التى يحصل عليها المستثمر العربى والاجنبى:

أورد مشروع القانون حكما صريحا يقضى بتمتع المشروعات أيا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم بالضمانات والمزايا والاعفاءات المنصوص عليها فى هذا المشروع كما أجازت لمجلس الوزراء فى حالات خاصة وللاعتبارات التى يقدرها ويقتضيها الصالح العام تقرير حوافز أو ضمانات أو مزايا أخرى غير تلك المنصوص عليها فى مشروع القانون لبعض المشروعات التى تنشأ فى إطاره.

ثانيا: توحيد الجهة التى يتعامل معها المستثمر:

١– الهيئة العامة للاستثمار لا يقتصر دورها على مجرد اصدار موافقات على إقامة المشروعات فحسب ، بل تصبح هى الجهة المنوط بها الحصول من الجهات المختصة بالدولة نيابة عن أصحاب المشروعات على جميع التراخيص اللازمة وفقا للقوانين واللوائح لانشاء وادارة وتشغيل المشروعات.

٢– تتولى الهيئة تخصيص الاراضى اللازمة للمشروعات وإبرام العقود اللازمة فى هذا الشأن بالنيابة عن الجهات المختصة وفى سبيل ذلك تلزم هذه الجهات بموافاة الهيئة بجميع الخرائط والبيانات الخاصة بالاراضى المتاحة لديها لاقامة المشروعات ، وبشروط وقواعد التعاقد فى شأنها.

–تتولى الهيئة تحديد تاريخ بدء الانتاج او مزاولة النشاط.

ثالثا: تشجيع الاستثمار فى المجالات ذات الاولوية القومية فى الدولة:

١– تشجيع مشروعات الاسكان التى تقام بنظام الايجار حيث ذهب مشروع القانون الى اعفاء مشروعات الاسكان المتوسط والاقتصادى التى تؤجر وحداتها بالكامل لاغراض السكنى خالية من جميع الضرائب والرسوم لمدة خمسة عشر عاما ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من مجلس ادارة الهيئة ولاعتبارات الصالح العام مد هذه المدة خمس سنوات اخرى. ويسرى الاعفاء المشار اليه ولذات المدة على الارباح التى توزعها هذه المشروعات.

٢– تشجيع قيام المشروعات فى شكل شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتشجيع أصحاب المدخرات على الاستثمار فى هذا المجال حيث ذهب مشروع القانون الى اعفاء الارباح التى يوزعها المشروع بنسبة ١٠٪ من القيمة الاصلية لحصة الممول فى رأسمال المشروع من الضريبة العامة على الدخل وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء الاصلى لها .

٣- تشجيع الاستثمار فى مجال استصلاح واستزراع الاراضى البور والصحراوية بهدف التخفيف عن كاهل الدولة من الاعباء التى تتحملها فى هذه المجالات حيث ذهب مشروع القانون الى أن مزاولة المشروعات لنشاطها فى مجال استصلاح واستزارع الاراضى البور والصحراوية بطريق الايجار طويل الاجل الذى لا تزيد مدته على خمسين عاما ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة مدها لمدة او مدد لا تجاوز فى مجموعها خمسين عاما اخرى.

٤- تشجيع اقامة المدن والمناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية واقامة المشروعات داخل هذه المناطق.

ذهب المشروع القانون فى المادة (١١) الى اعفاء المشروعات التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية لمدة عشر سنوات على أن يصدر بتحديد المناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية فى تطبيق حكم هذه المادة قرار من رئيس مجلس الوزراء.

كما ذهب المشروع الى اعفاء مشروعات استصلاح الاراضى والتعمير وانشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة وكذلك المجتمعات العمرانية الجديدة لمدة عشر سنوات ويجوز مدها خمس سنوات اخرى بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارى الهيئة فى الحالات التى تقتضيها المصلحة العامة.

رابعا: معالجة المشاكل بالنسبة للمشروعات القائمة:

١- تشجيع المساهمات فى زيادة رؤوس اموال المشروعات المتعثره من أجل اصلاح الهياكل التمويلية حيث ذهب مشروع القانون الى:

(أ) تتمتع بالاعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات التوسعات فى المشروعات التى يوافق عليها مجلس ادارة الهيئة اعتبارا من أول سنة مالية لبداية انتاج تلك التوسعات أو مزاولتها للنشاط بحسب الاحوال.

(ب) يسرى هذا الاعفاء لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بالنسبة لزيادة رأس المال المستخدم فى تصويت الهيكل التمويلى للمشروعات القائمة وفقا للضوابط التى يحددها مجلس ادارة الهيئة.

٢- معالجة مديونيات المشروعات التى تلتزم بالوفاء بالعملة الأجنبية : يقوم مشروع القانون على تشجيع الوفاء بها بالجنيه المصرى حيث اعتبر النقد المصرى الذى يتم الوفاء به بموافقة الجهات المعنية مقابل التزامات مستحقة الأداء بنقد أجنبى مالا مستثمرا إذا إستخدم فى انشاء أحد المشروعات أو التوسع فيها.

٣- معالجة مشاكل تحديد بدء سريان الاعفاءات الضريبية المقررة للمشروعات : راعى مشروع القانون الجديد النص على أن تشمل السنة الاولى للاعفاء الفترة من تاريخ بدء الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال وحتى نهاية السنة المالية التالية لذلك .

٤- اتاحة الفرصة للشركات القابضة التى تنشأ فى ظل القانون الجديد ، وكذلك الشركات القائمة للمساهمة فى مشروعات أخرى تقام خارج نطاق هذا القانون أجاز مشروع القانون الجديد للمشروعات التى تتخذ شكل شركات قابضة مساهمة أن تستثمر بعض أموالها فى مشروعات فرعية خارج نطاق أحكام هذا القانون وذلك وفقا لما يقرره مجلس ادارة الهيئة وفى هذه الحالة لا تسرى على الاموال المستثمرة فى تلك المشروعات الفرعية الاعفاءات المقررة للمشروعات المماثلة فى قانون الاستثمار.

٥- معالجة مشاكل الاعفاءات الضريبية لمشروعات المناطق الحرة : ذهب مشروع القانون الى النص صراحة على عدم خضوع المشروعات التى تقام بنظام المناطق الحرة والارباح التى توزعها ، لاحكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، كما لا تخضع الاموال المستثمرة فيها لضريبة الايلولة، ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوى مقداره (١٪) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروعات وذلك حسب طبيعة نشاط كل منها.

رسالة التنمية السياحية - العدد الخامس والعشرون TOURISM DEVELOPMENT REVIEW

يحررها خبراء وزارة السياحة بالتعاون مع مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

هيئة التحرير : د . حسين كفافي
أ . اميلى ابراهيم
م. احمد عبيد
أ.د. عبد الباقى ابراهيم
م. هدى فوزى
م. فاطمة هلالي

Issue NO. 25